

نشرة الصحافة



اليوم: الأحد

التاريخ: 2025-6-22

ديوان الخدمة المدنية يعتمد انفراجه مقيده تخفيفاً لضوابط بصمة إثبات التواجد لعدم الخصم من راتب الموظف

مريم بندق

- تكليف الرئيس المباشر أو أحد الرؤساء التاليين له بإعداد نموذج يثبت صحة تواجد الموظف في حال إجرائه البصمة الساعة 9 بدلاً من 9:01 صباحاً وذلك على سبيل المثال
- يتحمل الرئيس الذي اعتمد النموذج المسؤولية إذا ما ثبت عدم صحة تواجد الموظف في مكان العمل بالمواعيد المقررة خلافاً للاعتماد الصادر عنه
- يجوز مساءلة الموظف تأديبياً إذا تكرر عدم إجراء البصمة في الموعد المقرر دون عذر مقبول حتى ولو ثبت تواجده في مكان العمل

العمل في المواعيد المقررة، على أن يكون اعتماد تواجده بموجب نموذج تعده الجهة لهذا الغرض، يتضمن تحمل الرئيس الذي اعتمد النموذج المسؤولية إذا ما ثبت عدم صحة تواجد الموظف في مكان العمل في المواعيد المقررة خلافاً للاعتماد الصادر عنه وفقاً للبيانات الواردة في النموذج. وشدد «الديوان» على أنه وفي جميع الأحوال يعد مخالفة للتعليمات تكرار عدم تقيد الموظف بنظام البصمة في الموعد المقرر دون عذر مقبول، حتى ولو ثبت تواجده في مكان العمل ويجوز لجهة الإدارة مساءلته تأديبياً عن ذلك وطلب «الديوان» اتخاذ اللازم في ضوء ما تقدم.

1 - التنبيه على الموظفين بالتقيد بالمواعيد المقررة لبدائية إثبات بصمة التواجد وفقاً للتفصيل السابق.

2 - أنه لما كانت المادة 11 من قرار مجلس الخدمة المدنية رقم 41 لسنة 2006 بشأن قواعد وأحكام وضوابط العمل الرسمي نصت على أن مسؤولية تواجد الموظفين في مكان العمل طوال فترة الدوام الرسمي تقع على عاتق الرئيس المباشر، وعلى الرئيس التالي له مراقبة ذلك، وعلى هذا الأساس فإن للرئيس المباشر أو أحد الرؤساء التاليين له اعتماد إثبات تواجد الموظف في الحالة المعروضة، وذلك إذا ما ثبت للرئيس تواجد الموظف في مكان

أعد ديوان الخدمة المدنية رداً شاملاً دقيقاً على إحدى الوزارات بشأن طلب الإفادة عن الإجراء الواجب تطبيقه بشأن بعض الموظفين الذين تكون بصمة حضورهم، وذلك على سبيل المثال، الساعة 07:00 صباحاً ويقوم بإثبات بصمة التواجد الساعة 09:00 وليس الساعة 09:01.

وجاء في الرد، الذي حصلت «الأنباء» على نسخة منه، الذي يعد انفراجه مقيده تخفيفاً لضوابط بصمة إثبات التواجد لعدم الخصم من راتب الموظف، «بالإشارة إلى كتابكم الصادر إلينا بتاريخ 2025/5/27 بشأن طلب الإفادة، يرجى التفضل بالإحاطة أن قرار مجلس الخدمة المدنية رقم 6 لسنة 2024 بإضافة مادة برقم 10 مكرراً لقرار مجلس الخدمة المدنية رقم 41 لسنة 2006 بشأن قواعد وأحكام وضوابط العمل الرسمي، قد قضى بأن «يتعين على الموظف إثبات تواجده في مكان العمل أثناء فترة الدوام الرسمي وذلك بإجراء البصمة خلال السنتين دقيقة التالية على انقضاء ساعتين على بداية دوامه».

وأوضح «الديوان» وتأسيساً على ذلك، فإنه في حال إذا كان بداية الدوام الساعة 07:00 صباحاً، وفقاً للمثال المشار إليه بكتابكم، فإن إجراء البصمة يكون بعد انقضاء ساعتين محسوبة من بداية فترة الدوام أي من 9:01 حتى الساعة 10:00 ومن ثم فإنه في حال إثبات بصمة التواجد الساعة 09:00 فإنه يعد مخالفة للقرار.

لذا، يرى «الديوان» الآتي:

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الأحد	2025-6-22	3	17414

مجلس الوزراء للجهات الحكومية: لا يجوز استرداد ما صرف للموظفين غير المتورطين في الغش

زكريا محمد

الفتوى والتشريع بشأن الموضوع، والذي انتهت فيه إلى الرأي التالي: «عدم جواز استرداد ما تم صرفه للمعروضة حالاتهم في ضوء عدم ثبوت غش أو تواطؤ أو سعي غير مشروع في جانبهم، وذلك على النحو المبين تفصيلاً بالأسباب».

وأطلع المجلس على محضر اجتماع فريق العمل الاستشاري القانوني المنعقد بتاريخ 25 مايو 2025 المتضمن الإفادة بما انتهى إليه الفريق إلى تأييد ما انتهى إليه رأي إدارة الفتوى والتشريع في هذا الخصوص، وأصدر المجلس قراره بالالتزام بما انتهى إليه رأي إدارة الفتوى والتشريع، بعدم جواز استرداد ما تم صرفه للموظفين في حال عدم وجود غش أو تواطؤ أو سعي غير مشروع من جانبهم.

طالب مجلس الوزراء، جميع الجهات الحكومية بالالتزام بما انتهى إليه رأي إدارة الفتوى والتشريع، بعدم جواز استرداد ما تم صرفه للموظفين في حال عدم وجود غش أو تواطؤ أو سعي غير مشروع من جانبهم. جاء ذلك في تعميم اطلعت عليه القيس، بشأن التأكيد على رأي إدارة الفتوى والتشريع، حول استرداد ما تم صرفه من مكافآت لبعض الموظفين بالمخالفة لقرارات مجلس الخدمة المدنية.

وذكر التعميم أن مجلس الوزراء اطلع في اجتماعه المنعقد بتاريخ 4 يونيو 2025 على التوصية الواردة ضمن محضر اجتماع لجنة الشؤون القانونية، كما اطلع على كتاب إدارة

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الأحد	2025-6-22	5	18341

البراءة بدلاً من الحبس لـ "سوابق" متهم بالتعاطي



محمد باقر

■ جابر الحمود

ألغت محكمة الاستئناف الحكم الصادر بحبس مواطن من أرباب السوابق سنتين مع الشغل والنفاذ، وقضت مجدداً ببراءته من تعاطي المخدرات وقيادة المركبة تحت تأثيرها لبطان الإجراءات.

وأكدت النيابة العامة للمتهم أنه حاز مواد مؤثرة عقلياً بقصد التعاطي دون أن يثبت أنه قد رخص له بذلك حال كونه عائداً لسبق الحكم عليه نهائياً بالحبس ثلاث سنوات وأربعة أشهر مع الشغل والنفاذ في جناية أخرى. كما قاد مركبة آلية تحت تأثير مادة مؤثرة عقلياً الإيفتامين في حال كونه عائداً على النحو المبين بوصف التهمة الأولى. وحضر دفاع المتهم أمام محكمة الاستئناف المحامي محمد جابر باقر ودفع ببطان تفتيش المتهم لحصوله في غير الحالات المنصوص عليها قانوناً، وبإنكار المتهم للواقعة منذ فجر التحقيقات.

وقبلت المحكمة دفاع المحامي باقر وأسست حكمها على أن شرعية القبض الأولي ومحدود التفتيش التبعية الغرض منها هو تجريد المقبوض عليه من أي سلاح أو أدوات قد تساعد على الهرب أو إيذاء نفسه أو الآخرين، وفقاً للمادة 51 من قانون الإجراءات والمحاكمات الجزائية.

وجدت المحكمة أن تفتيش علبة صغيرة بحوزة المتهم تجاوز هذا الغرض الضيق إذ إن مثل هذه العلبة لا يمكن أن تحوي سلاحاً أو أداة هروب أو إيذاء.

وقررت المحكمة أن هذا التفتيش باطل بسبب تجاوزه الغرض القانوني وبطالان الأدلة المستمدة منه.

وخلصت المحكمة إلى أن أوراق القضية تخلو من أي دليل شرعي آخر يمكن الاعتماد عليه لإثبات التهمتين الأولى والثانية بعد استبعاد الأدلة الباطلة.

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الجمعة	2025-6-20	5	19891



"السياسة" تنشر حيثيات حكم الإعدام على الجاني بعد إدانته مع سبق الإصرار والترصد "الجنايات": جريمة قتل الموسوي انتقام... و"في القصاص حياة"

المحكمة: الجريمة اعتداء صارخ على الحق في الحياة ولا مجال للرأفة أو عذر للقاتل | ما صدر عن المتهم يمثل استخفافاً بالقانون والمجتمع ولا يمكن للمحكمة أن تتسامح معه | الحكم ترسيخ لسيادة القانون وحماية للمجتمع وردع لمن تسول له نفسه العبث بالأرواح

المستخدم داخل مركبة المتهم، إضافة إلى تطبيق المذودفات النارية مع فوارغ الطلقات الممتلئة عليها في مسرح الجريمة.

سبق الإصرار

وأكدت المحكمة أن الجريمة كشفت عن "خطورة سلوكية بالغة لدى الجاني"، تمثلت في استهائته بحرمته النفس البشرية، واستعداده للتخطيط والترصد والتفخيذ مع سبق الإصرار، وأن ما صدر عنه "يمثل استخفافاً بالقانون والمجتمع والأعراف، ولا يمكن للمحكمة أن تتسامح معه أو تراه تحت مظلة الأعراف المخففة".

القصاص حياة

وأكدت المحكمة في ختام حكمها أن "القصاص حياة"، مستهدفة بالآية الكريمة، "ولكم في القصاص حياة يا أولي الألباب لعلكم تتقون" (سورة البقرة - الآية 179)، مشددة على أن حكمها جاء ترسيخاً لسيادة القانون وحماية لأمن المجتمع وردعاً لكل من تسول له نفسه العبث بالأرواح.

وسلوك الجاني ينفيان عنه أي عذر قانوني أو إنساني.

إرادة كاملة

وأشارت المحكمة إلى أن دوافع الجريمة تعود لخلاقات سابقة بين المتهم والمجني عليه، لم يثبت أنها بلغت حد التهديد المباشر، ولم تُبرر بأي حال اتخاذ قرار القتل أو استخدام السلاح الناري. كما رفضت المحكمة ادعاءات الدفاع بشأن اضطراب المتهم النفسي أو تعرضه للاستفزاز، مؤكدة أن تقرير الطب الشرعي لم يثبت تعرض المتهم لأي حالة تمنع مسؤوليته الجزائية، وأن ارتكابه الجريمة جاء بكامل إرادته ووعيه.

لا اضطراب نفسي

وأضافت المحكمة في حيثياتها أن المتهم لم يكن واقفاً تحت تأثير اضطراب نفسي، وأن اعترافه في التحقيقات الأولية كان واضحاً وصريحاً وموثقاً بالأدلة الفنية، فضلاً عن شهادة ضابط المباحث ورجال الأمن الذين باشرُوا الواقعة، والذين أكدوا ضبط السلاح

النفس، بل كانت نتيجة تفخيط مُسبق وتفكير هادئ ومدرّس، يدل على انتفاء أي اضطراب نفسي أو ضغط أن لحظة ارتكاب القتل، وقد حاول المتهم طمس آثار جريمته وإغلاق باب المنزل لمنع دخول أي شخص، ثم أطلق النار على المجني عليه من مسافة قريبة جداً، في مشهد مأساوي شهد عليه عدد من الجيران وأفراد الأسرة.

اعظم الجنايات

واعتمدت المحكمة في إدانة المتهم على ما ورد في تحقيقات النيابة العامة، وتقارير الأدلة الجنائية والطب الشرعي، التي أكدت أن العيار الناري استقر في القلب وأحدث نزيفاً داخلياً أودى بحياة المجني عليه، كما أكدت اعترافات المتهم في التحقيقات الأولية والجلسات، فضلاً عن مطابقة الرصاص المستخدم مع السلاح المضبوط في مسكنه.

ورأت المحكمة أن المتهم ارتكب جريمة من "اعظم الجنايات"، لما تمثله من اعتداء سافر على حق الإنسان في الحياة، وأن سلوكه يعكس استخفافاً بالقانون والمجتمع، مشددة على أن ظروف الجريمة

جابر الحمود

في قضية تعتبر واحدة من أشنع الجرائم التي شهدتها منطقة الجابرية، أصدرت محكمة الجنايات حكمها بإعدام المتهم بقتل المواطن هاني الموسوي عمداً مع سبق الإصرار والترصد، بعد ثبوت ارتكابه الجريمة بدافع الانتقام وبطريقة تنم عن إصرار وتصميم على إزهاق الروح دون مبرر قانوني أو شرعي. وتعود وقائع الجريمة إلى إبريل من العام 2023، حين أقدم المتهم على إطلاق النار على المجني عليه داخل منزله، مستخدماً سلاحاً نارياً غير مرمض أعده مسبقاً، بعد أن ترصده وخطط لقتله. وأكدت المحكمة في حيثياتها أن المتهم عقد العزم على تنفيذ جريمته، وأعد السلاح وانتظر عودة الضحية من الخارج، ثم باغته بإطلاق ثلاث طلقات قاتلة، استقرت إحداهما في صدره وأردته قتيلاً على الفور.

تخطيط مسبق

وجاء في الحكم أن الجريمة لم تكن وليدة لحظة غضب أو دافعاً عن

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الأحد	2025-6-22	6	19892

محكمة التمييز: حبس مفتشة في هيئة الغذاء 4 سنوات مع الشغل والنفاد



تلقت رشوة 2000
دينار لإلغاء مخالفات

مخالفة، وحررت المتهمه 4 مخالفات باسمه، وبعد مغادرتهم حضر المتهم الثاني، وقدم له كل المخالفات، وأبلغه بأن قيمتها 3200 دينار، وعليه دفع 2000 دينار لإتلافها وتمزيقها، وبعد إبلاغ الشاهد لصاحب الترخيص، تم إخطار المباحث، وقُبض على المتهمه والمتهم متلبسين في كمين، بعد تبادل المخالفات، ومبلغ العطية 2000 دينار بعد ترقيماها. وأرفقت بالتحقيقات صور محادثات بين المتهمه والمتهم الثاني، بشأن التنسيق لإتمام جريمة الرشوة.

المحرر القضائي

قضت محكمة التمييز بحبس مفتشة في هيئة الغذاء لمدة 4 سنوات، مع الشغل والنفاد وعزلها من الوظيفة، وتغريمها 4000 دينار، ومعاقبة الوسيط الوافد بالعقوبة ذاتها.

وكانت النيابة العامة اتهمت المفتشة، بصفتها موظفة عمومية في الهيئة العامة للغذاء والتغذية، بأن قبلت لنفسها رشوة بـ 2000 دينار لإتلاف مخالفات سوق مركزي في محافظة حولي، وعدم تقديمها لجهة عملها.

في حين اتهم الثاني، وهو وافد، بالتوسط لإتمام جريمة الرشوة.

وتتلخص الواقعة في بلاغ موظف أسوي للنيابة العامة، بأنه بعد وجوده في عمله بأحد الأسواق المركزية، دخلت إليه المتهمه مع آخرين يرتدون ملابس هيئة الغذاء، وعرفوا بأنفسهم، وحرروا 19

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الجمعة	2025-6-20	5	18340

محكمة إسرائيلية تجيز هدم منازل الفلسطينيين في «جنين» وأوروبا تطالب ألمانيا بضمان حرية التظاهرات المؤيدة لغزة

تصاعد الدخان جراء القصف الإسرائيلي على مناطق بنسرق حي النفاح بنسرق مدينة غزة أمس الأول (أ.ف.ب)



الواقعة جنوب جنين بالضفة الغربية المحتلة. وقال محمد بداد رئيس بلدية جبع في تصريح أوردته وكالة الأنباء الفلسطينية «وفا»، إن قوات الاحتلال داهمت أكثر من ثلثي منازل البلدة وقتلتها واعتدت على عدد من الفلسطينيين. وأشار بداد إلى أن الاحتلال يحتجز عددا من الشبان في ساحة مفتوحة لساعات طويلة لاستجوابهم، مؤكدا أن أعداد المعتقلين كبيرة ولم يعرف عددهم الدقيق بعد بسبب استمرار الاقتحامات والاعتقالات المتواصلة. ولفت رئيس البلدية إلى أن فرق المشاة التابعة للجيش الإسرائيلي منتشرة في جميع شوارع البلدة، مما أدى إلى إغلاق المحلات التجارية وتعطيل الحياة اليومية للفلسطينيين. إلى ذلك، أعلن الدفاع المدني في قطاع غزة أمس مقتل 18 شخصا في قصف وغارات إسرائيلية، بينهم 15 كانوا ينتظرون تسلم مساعدات غذائية في وسط القطاع. وقال مدير الإمداد الطبي في الدفاع المدني محمد المغير لوكالة فرانس برس «لدينا 18 شهيدا بنيران الجيش الإسرائيلي مع استمرار القصف على قطاع غزة، 15 منهم من منتظري المساعدات، قرب محور تنساريم وسط القطاع».

تجمع في برلين في 15 مايو 2025، حصرت المسيرات في تجمعات غير متنقلة، «من المحتمل أن يكون المتظاهرون تعرضوا لمراقبة... وعمليات تفتيش تعسفية». وأشار أوفلاهرتي أيضا إلى «قيود على استعمال اللغة العربية ورموز ثقافية في إطار التظاهرات»، ترفضها «سلطات برلين» منذ «فبراير 2025». ونبه مفوض حقوق الإنسان من «محاولات طرد مواطنين أجانب» على خلفية «مشاركتهم في تظاهرات» على صلة بالنزاع في غزة. وأعرب عن قلقه من «تعريف معاداة السامية» الذي يفسر «من بعض السلطات الألمانية على نحو يؤدي إلى توصيف أي انتقاد لإسرائيل بأنه معاد للسامية». وقال «الحكم على الحرص على عدم تحريف هذا التعريف أو استغلاله أو تطبيقه تطبيقا سيئا لتقويض حرية التعبير والانتقاد المشروع». وختتم «أطلب منكم ضمان الحق في حرية التعبير والتجمع السلمي والإحجام عن أي تدبير تمييزي». إلى ذلك، واصلت قوات الاحتلال الإسرائيلي لليوم الثالث على التوالي، اقتحام بلدة جبع

عواصم - وكالات: أجازت المحكمة العليا الإسرائيلية هدم منازل الفلسطينيين بمخيم جنين، فيما طالب مجلس أوروبا ألمانيا بضمان حرية التظاهرات المؤيدة لغزة. وذكر مركز «عدالة» الحقوق أن المحكمة العليا الإسرائيلية أجازت تنفيذ هدم جماعي لمنازل فلسطينيين بمخيم جنين للاجئين شمال الضفة الغربية المحتلة. في الأثناء، وجه مجلس أوروبا في رسالة عممت أمس تنبيها إلى ألمانيا على خلفية إعاقة حرية التظاهرات المؤيدة للفلسطينيين في غزة. وأعرب مفوض المجلس المعني بحقوق الإنسان مايكل أوفلاهرتي عن قلقه أمام السلطات الألمانية من «القيود على حرية التعبير والتجمع السلمي» لن يتظاهروا «على خلفية النزاع في غزة». وفي رسالة مؤرخة في 6 يونيو موجهة إلى وزير الداخلية الألماني ألكسندر دوبيرنيت، قال الخبير الإيرلندي في القانون «أنا قلق من المعلومات الواردة عن استخدام مفرط للقوة من قبل الشرطة إزاء المتظاهرين، بمن فيهم قصر، ما تسبب أحيانا في إصابات». وأضاف «في بعض الحالات، كما جرى عند

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الجمعة	2025-6-20	15	17413

«الاتحادية العراقية» ترجئ الطعنين على بطلان اتفاقية خور عبدالله

قانون الاتفاقية مطالبين بالعدول عنه وإعادة الاعتبار للقانون.

وحددت المحكمة 22 ابريل الماضي موعدا للنظر في الدعويين ثم أرجأته الى 30 منه ثم عادت لترجئه الى 22 يونيو الجاري لتعود وتقدم الموعد الى امس (الخميس) ولتقرر تأجيل الجلسة الى 25 يونيو.

وطبقا لجدول المرافعات الخاص بالمحكمة فإن جلستي النظر في الدعويين ستعقدان في الـ 25 من يونيو الجاري كجلستين مؤجلتين ومن دون مرافعة.

وتقدم الرئيس العراقي ورئيس الوزراء في منتصف شهر ابريل الماضي بطعنين منفصلين امام المحكمة في قرارها ببطلان

أرجأت المحكمة الاتحادية العليا في العراق مجددا امس (الخميس) النظر في الطعنين المقدمين من الرئيس العراقي عبداللطيف رشيد ورئيس الوزراء محمد السوداني في قرار بطلان القانون رقم 42 لسنة 2013 بشأن تصديق الاتفاقية بين حكومتي العراق ودولة الكويت بشأن تنظيم الملاحة في خور عبدالله.

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الجمعة	2025-6-20	5	18340

تونس: السجن 15 عاماً بحق قيادي بارز بـ «حركة النهضة»

ضد عتيق هدفه ضرب خصوم سياسيين، ويفتقر إلى المصداقية»، مؤكداً أنه «استمرار لمعاقبة المعارضين باستخدام القضاء، بهدف إلهاء الناس عن مشاكلهم الحقيقية». وحل سعيد المجلس الأعلى للقضاء، وعزل عشرات القضاة في عام 2022، مما أثار مخاوف بشأن استقلال القضاء. لكن الرئيس سعيد يقول إنه لا يتدخل في القضاء، ويؤكد أن خطواته تهدف فقط إلى تطهيره من القضاة الفاسدين. ويقع معظم قادة الأحزاب السياسية في تونس في السجون، بمن فيهم عبير موسي، زعيمة الحزب الدستوري الحر، وراشد الغنوشي رئيس «حركة النهضة».

قال محام لوكالة «رويترز» للأنباء، إن محكمة تونسية قضت بسجن القيادي في حزب النهضة المعارض، الصحبي عتيق، 15 عاماً بتهمة غسل الأموال، وذلك في أحدث حكم ضد معارضي الرئيس قيس سعيد. وألقت الشرطة القبض على عتيق في عام 2023، ضمن حملة اعتقالات شملت العديد من المعارضين الآخرين، بعد عامين من سيطرة سعيد على سلطات واسعة النطاق في عام 2021، حين بدأ الحكم بمراسيم، وحل لاحقاً البرلمان، وهي خطوات وصفها منتقدوه بأنها «انقلاب». وقال مختار الجماعي محامي عتيق لوكالة «رويترز» إن «هذا الحكم الجائر

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الأحد	2025-6-22	6	4636

وزارة العدل
إعلان عن بيع عقار بالمزاد العلني

تعلم إدارة الكتاب بالمحكمة الكلية عن بيع حصة مشاعاً في العقار الموصوفة فيما يلي بالمزاد العلني وذلك يوم الأربعاء الموافق ٢٠٢٥/٧/١٦ - قاعة ٥ - بالدور الثامن بقصر العدل الجديد الساعة التاسعة صباحاً وذلك تنفيذاً لحكم المحكمة الصادر في الدعوى رقم ٢٠٢٢/٨٠٠ ببيع/٢٠٢٢ المرفوعة من: المؤسسة الوطنية للاستثمار ويمثلها السيد/عبدالله علي السعدي ضد: ١- محمد عايد خميس العنزي يصفته مالك مؤسسة مكابيل إدارة الشركات والمؤسسات ويصفته مالك/ مؤسسة العنزي للملابس والعلطور ٢- ورثة المرحومة/منال خلاف عليج سالم وهم: ١- يوسف محمد عايد العنزي ٢- عايد محمد عايد العنزي ٣- ود محمد عايد العنزي ٤- لجين محمد عايد العنزي ٣- ورثة المرحوم/خلاف عليج سالم العنزي وهم: ١- شكرية بادي علوش السعيد ٢- محمد خلاف عليج سالم ٣- أحلام خلاف عليج سالم ٤- هاجر خلاف عليج سالم ٤- يوسف حميد زويد العنزي ٥- بنك الائتمان الكويتي أولاً : أوصاف العقار: (كما هو وارد بشهادة الأوصاف المرفقة)
حصة مشاعاً قدرها ٥٠٪ في عقار الوثيقة رقم ١٩٩٨/٤٢٣١ الكائن بمنطقة السلام - قسيمة رقم ٦١ - قطعة رقم ٢ - مخطط م/ ٣٢٩٠٥ - ومساحته الإجمالية ٢٥٠٠ م، وذلك بالمزاد العلني بئمن أساسي مقداره ٢٩٢٥٠٠ د.ك مائتان واثنان وتسعون ألف دينار كويتي نظير الحصة المعروضة من العقار. ورد بشهادة الأوصاف بأن العقار سكن خاص مكون من سرداب + أرضي + أول + ثاني + سطح + ووفقاً لما ورد بتقرير الخبير العقار موضوع النزاع على الطبيعة والكائن في منطقة السلام - قطعة رقم (٢) - شارع رقم (٢١٤) منزل رقم (٣٠) وقد تمت المعاينة على النحو التالي: ١- العقار موضوع النزاع مطابق من حيث المواصفات العامة والخاصة للوثيقة رقم (٤٢٣١) المؤرخة ١٩٩٨/٤/١٢ وبمساحة ٢٥٠٠ م - رقم إلى ١٥٦٢٠٤٢١. ٢- العقار موضوع النزاع عبارة عن منزل سكن خاص يطل على شارع واحد ويحده جدار من ثلاث جهات قمنا بطرق الباب ولم يتم الرد ولم يتمكن وكيل المدعية من تمكين الخبرة من معاينة العقار من الداخل وعليه رأينا أخذ مواصفات العقار ومعاينة العقار من الخارج. ٣- العقار موضوع النزاع مكون من سرداب ودراري وأول وثاني وحالة العقار جيدة. ٤- الكساء الخارجي حجر لون ابيض. ٥- لم يتبين للخبرة الحائز أو المنتفع من ازلعقار وفيما يستغل. ٦- وقد قام السيد خبير الدابة بمعاينة العقار من الخارج تمهيدا لتقدير قيمته أرض ومباني وربع وتقديم التقرير الخاص لذلك.

ثانياً : شروط المزاد

أولاً: يبدأ المزاد بالثمن الاساسي المبين قرين العقار ويشترط للمشاركة في المزاد سداد خمس ذلك الثمن على الأقل بموجب شيك مصدق من البنك المسحوب عليه او بموجب خطاب ضمان من احد البنوك لصالح إدارة التنفيذ بوزارة العدل.

ثانياً: يجب على من يعتمد القاضي عطاءه ان يودع حال انعقاد جلسة البيع كامل الثمن الذي اعتمد والمصروفات ورسوم التسجيل.

ثالثاً: فان لم يودع من اعتمد عطاءه الثمن كاملاً وجب عليه ايداع خمس الثمن على الأقل والا اعيدت المزايدة على ذمته في نفس الجلسة على اساس الثمن الذي كان قد رسا به البيع.

رابعاً: إذا اودع المزايد الثمن في الجلسة التالية حكم برسو المزاد عليه إلا اذا تقدم في هذه الجلسة من يقبل الشراء مع زيادة العشر مصحوباً بإيداع كامل ثمن المزاد فني هذه الحالة تعاد المزايدة في نفس الجلسة على اساس هذا الثمن.

خامساً: اذا لم يقيم المزايد الاول بإيداع الثمن كاملاً في الجلسة التالية ولم يتقدم احد للزيادة بالعشر تعاد المزايدة فوراً على ذمته على اساس الثمن الذي كان قد رسا به عليه في الجلسة السابقة، ولا يعتد في هذه الجلسة بأي عطاء غير مصحوب بإيداع كامل قيمته، ويلزم المزايد المتخلف بما ينقص من ثمن العقار.

سادساً: يتحمل الراسي عليه المزاد في جميع الحالات رسوم نقل وتسجيل الملكية ومصروفات اجراءات التنفيذ ومقدارها ٢٠٠ دينار واتعاب المحاماة والخبرة ومصاريف الاعلان والنشر عن البيع في الصحف اليومية.

سابعاً: ينشر هذا الاعلان تطبيقاً للقانون وبطلب المباشرين لاجراءات البيع وعلى مسئوليتهم دون ان تتحمل ادارة الكتاب بالمحكمة الكلية أي مسئولية.

ثامناً: يقر الراسي عليه المزاد انه عاين العقار معاينة نافية للجهاالة.

١ - ينشر هذا الإعلان عن البيع بالجريدة الرسمية طبقاً للمادة ٢٦٦ من قانون المرافعات.
٢ - حكم رسو المزاد قابل للاستئناف خلال سبعة أيام من تاريخ النطق بالحكم طبقاً للمادة ٢٧٧ من قانون المرافعات.
٣ - تنص الفقرة الأخيرة من المادة ٢٧٦ من قانون المرافعات انه «إذا كان من نزعت ملكيته ساكناً في العقار بقي فيه كمستأجر بقوة القانون ويلتزم الراسي عليه المزاد بتحرير عقد ايجار لصالحه بأجرة المثل».

المستشار/ رئيس المحكمة الكلية

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الأحد	2025-6-22	4	19892

وزارة العدل

إعلان عن بيع عقار بالمزاد العلني

تعلن إدارة الكتاب بالحكمة الكلية عن العقار الموصوفة فيما يلي بالمزاد العلني وذلك يوم الخميس الموافق ٢٠٢٥/٧/١٧ - قاعة ٥ - بالدور الثامن بقصر العدل الجديد الساعة التاسعة صباحاً - وذلك تنفيذاً لحكم المحكمة الصادر في الدعوى رقم ٢٠٢٣/٣٨٦ ببيع/٣ المرفوعة من: عید فراج محمد الكفیدی
ضمد: ١- يدريه محمد منير العازمي.
٢- مدير عام بنك الائتمان الكويتي بصفتة.
٣- مدير إدارة التسجيل العقاري والتوثيق بصفتة.

أوصاف العقار: وفقاً لشهادة الأوصاف المرفقة.

عقار الوثيقة رقم ٢٠١٣/٩٧٠ الواقع في القصور - قسيمة ٥٣ - قطعة ٤ - من المخطط رقم ٣٩٩٤٢/م ومساحته ٢٤٠٠ م.
ملاحظة: يوجد مخالفة يوجد بناء زائد مكون من مواد بناء خفيفه في الدور الأرضي والأول والسطح (كيرلي)
• المعاينة:
العقار موضوع الدعوى الكائن في منطقته القصور قطعة ٤ شارع ١٢ منزل ٢٣ وتمت المعاينة على النحو التالي:
- العقار موضوع النزاع مطابق للمواصفات الثابتة في الوثيقة رقم ٩٧٠ المؤرخة في ٢٠١٣/١/٢٧ ومساحة ٢٤٠٠ م.
- العقار موضوع النزاع عبارة عن بيت حكومية يطل على شارع واحد يحده جيران من الجهات الأخرى وله مدخلين للقراج ومدخل للمنزل.
- العقار مكسي من الخارج بحجر، التكييف وحدات والكساء الخارجي جيري الصناعات.
- العقار موضوع النزاع عبارة عن دور أرضي وأول بالتفصيل:
الدور الأرضي يتكون من ديوانية وحمام (٢ صالة + عدد ٣ غرف + عدد ٢ حمام + مطبخ) والجوش به غرفه كيرلي للخادمة وحمامها.
الدور الأول يتكون من (٢ صالة + عدد ٤ غرف (غرفتين منهم ماستر) + عدد ٢ حمام + مطبخ تحضيري)
- قام السيد خبير الدعاية بمعاينة العقار موضوع الدعوى وأخذ كافة ملاحظاته تمهيداً لتقدير قيمة العقار موضوع النزاع وتقديم التقرير الخاص بذلك.

ثانياً: شروط المزاد:

أولاً: يبدأ المزاد بالثمن الاساسي قدره ٢٧٠٠٠٠ ألف د.ك (مائتان وسبعون ألف دينار كويتي)، ويشترط للمشاركة في المزاد سداد خمس ذلك الثمن على الأقل بموجب شيك مصدق من البنك المسحوب عليه أو بموجب خطاب ضمان من أحد البنوك لصالح إدارة التنفيذ بوزارة العدل.
ثانياً: يجب على من يعتمد القاضي عطاءه أن يودع حال انعقاد جلسة البيع كامل الثمن الذي اعتمد والمصروفات ورسم التسجيل.
ثالثاً: فإن لم يودع من اعتمد عطاءه الثمن كاملاً وجب عليه ايداع خمس الثمن على الأقل والا أعيدت المزايدة على ذمته في نفس الجلسة على أساس الثمن الذي كان قد رسا به البيع.
رابعاً: إذا أودع المزايد الثمن في الجلسة التالية حكم برسو المزاد عليه إلا إذا تقدم في هذه الجلسة من يقبل الشراء مع زيادة العشر مصحوباً بإيداع كامل ثمن المزاد ففي هذه الحالة تعاد المزايدة في نفس الجلسة على أساس هذا الثمن.
خامساً: إذا لم يقيم المزايد الأول بإيداع الثمن كاملاً في الجلسة التالية ولم يتقدم أحد للزيادة بالعشر تعاد المزايدة فوراً على ذمته على أساس الثمن الذي كان قد رسا به عليه في الجلسة السابقة ولا يعتد في هذه الجلسة بأي عطاء غير مصحوب بإيداع كامل قيمته. ويلزم المزايد المتخلف بما ينقص من ثمن العقار.
سادساً: يتحمل الراسي عليه المزاد في جميع الحالات رسوم نقل وتسجيل الملكية ومصروفات إجراءات التنفيذ ومقدارها ٢٠٠ د.ك وآتاع الحمامة والخبرة ومصاريف الإعلان والنشر في البيع في الصحف اليومية.
سابعاً: ينشر هذا الإعلان تطبيقاً للقانون ويطلب المباشرين لإجراءات البيع وعلى مسئوليتهم دون أن تتحمل إدارة الكتاب بالحكمة الكلية أية مسؤولية.
ثامناً: يقر الراسي عليه المزاد أنه عاين العقار معاينة نافية للجهالة.

١ - ينشر هذا الإعلان عن البيع بالجريدة الرسمية طبقاً للمادة ٢٦٦ من قانون المرافعات.
٢ - حكم رسول المزاد قابل للاستئناف خلال سبعة أيام من تاريخ النطق بالحكم طبقاً للمادة ٢٧٧ من قانون المرافعات.
٣ - تنص الفقرة الأخيرة من المادة ٢٧٦ من قانون المرافعات أنه «إذا كان من نزع ملكيته ساكناً في العقار بقي فيه كمستأجر بقوة القانون ويلتزم الراسي عليه المزاد بتحرير عقد إيجار لصالحه بأجرة المثل».

المستشار/ رئيس المحكمة الكلية

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الأحد	2025-6-22	10	18341



وزارة العدل إعلان عن بيع عقار بالمزاد العلني

مكونات العقار كالتالي:
- الدور الأرضي: يحتوي على ملحقين يحتوي كل منهما على غرفتين وصالة بالإضافة إلى غرفة حارس.
- الثلاثة أدوار المتكررة: يحتوي كل دور على شقتين كبيرتين مكونتين من غرفتين وصالة بالإضافة إلى شقتين صغيرتين مكونتين من غرفة وصالة.
السطح: غير مستغل.
العقار مطابق للمواصفات العامة والخاصة الواردة بالوثيقة رقم 3181 لسنة 1975.
وعليه قام السيد خبير الدعاية بمعاينة العقار وتدوين ملاحظاته تمهيدا لتقدير قيمة العقار.

ثانياً: شروط المزاد:

أولاً: يبدأ المزاد بالثمن الأساسي قرين العقار، ويشترط للمشاركة في المزاد سداد خمس ذلك الثمن على الأقل، بموجب شيك مصدق من البنك المسحوب عليه، أو بموجب خطاب ضمان من أحد البنوك لصالح إدارة التنفيذ بوزارة العدل.
ثانياً: يجب على من يعتمد القاضي عملاء أن يودع حال انعقاد جلسة البيع كامل الثمن الذي اعتمد والمصروفات ورسوم التسجيل. ثالثاً: فإن لم يودع من اعتمد عطاؤه الثمن كاملاً وجب عليه إيداع خمس الثمن على الأقل، وإلا أعيدت المزايدة على ذمته في نفس الجلسة على أساس الثمن الذي كان قد رسا به البيع.
رابعاً: إذا أودع المزايد الثمن في الجلسة التالية حكم برسو المزاد عليه، إلا إذا تقدم في هذه الجلسة من يقبل الشراء مع زيادة العشر مصحوباً بإيداع كامل ثمن المزاد، ففي هذه الحالة تعاد المزايدة في نفس الجلسة على أساس هذا الثمن.
خامساً: إذا لم يقدّم المزايد الأول بإيداع الثمن كاملاً في الجلسة التالية ولم يتقدم أحد للزيادة بالغشّر تعاد المزايدة فوراً على ذمته على أساس الثمن الذي كان قد رسا به عليه في الجلسة السابقة، ولا يعتد في هذه الجلسة بأي عطاء غير مصحوب بإيداع كامل قيمته، ويلزم المزايد المتخلف بما ينقص من ثمن العقار.
سادساً: يتحمل الراعي عليه المزاد في جميع الحالات رسوم نقل وتسجيل الملكية ومصروفات إجراءات التنفيذ ومقارها 200 دك وأتعاب المحاماة والخبرة ومصاريف الإعلان والنشر عن البيع في الصحف اليومية.
سابعاً: ينشر هذا الإعلان تطبيقاً للقانون ويطلب المباشرين لإجراءات البيع وعلى مسؤوليتهم دون أن تتحمل إدارة الكتاب بالمحكمة الكلية أي مسؤولية.
ثامناً: يقر الراعي عليه المزاد أنه عاين العقار معاينة نافية للجهالة.

تنبيه:

1 - ينشر هذا الإعلان عن البيع بالجريدة الرسمية طبقاً للمادة 266 من قانون المرافعات.
2 - حكم رسو المزاد قابل للاستئناف خلال سبعة أيام من تاريخ النطق بالحكم طبقاً للمادة 277 من قانون المرافعات.
3 - تنص الفقرة الأخيرة من المادة 276 من قانون المرافعات على أنه "إذا كان من لزمت ملكيته ساكناً في العقار بقي فيه كمستأجر بقوة القانون، ويلزم الراسي عليه المزاد بتحرير عقد إيجار لصالحه باجرة المثل".

ملحوظة هامة:

يحظر على جميع الشركات والمؤسسات الفردية المشاركة في المزاد على القسائم أو البيوت المخصصة لأغراض السكن الخاص، عملاً بأحكام المادة 230 من قانون الشركات التجارية المضافة بالقانون رقم 9 لسنة 2008.

المستشار / رئيس المحكمة الكلية

تعلن إدارة الكتاب بالمحكمة الكلية عن بيع العقار الموصوف فيما يلي بالمزاد العلني وذلك يوم الأربعاء الموافق 2025/7/10 - قاعة 5 - بالدور الثامن بقصر العدل الجديد الساعة التاسعة صباحاً - وذلك تنفيذاً لحكم المحكمة الصادر في الدعوى رقم 2023/724 ببيع 2 المرفوعة من:

- 1 - هاني عبدالله عبداللطيف العثمان.
- 2 - حامد عبدالله عبداللطيف العثمان.
- ضد:
- 1 - جمال عبدالله عبداللطيف العثمان.
- 2 - نعمان عبدالله عبداللطيف العثمان.
- 3 - وفاء عبدالله عبداللطيف العثمان.
- 4 - شاكر عبدالله عبداللطيف العثمان.
- 5 - أحمد محمد فاروق بعجور.
- 6 - عبدالله محمد فاروق بعجور.
- 7 - نبائل محمد فاروق بعجور.
- 8 - مدير عام بلدية الكويت - بصفته.
- 9 - مدير إدارة التسجيل العقاري بوزارة العدل - بصفته.

أولاً: أوصاف العقار

وفقاً لشهادة الأوصاف المرفقة.

أولاً: عقار الوثيقة رقم 8360/2019 الواقع في حولي - قطعة رقم 145 - قسيمة 4 - من مخطط رقم 19360 - ومساحته 912م²، بثمن أساسي قدره 1200000 دك (مليون ومائتا ألف دينار كويتي).
ثانياً: عقار الوثيقة رقم 8359/2019 الواقع في حولي - قطعة رقم 45 - قسيمة 19 - من مخطط رقم 19263 - ومساحته 763م²، وذلك بالمزاد العلني بثمن أساسي قدره 1000000 دك (مليون دينار كويتي).

ملاحظة: يوجد مخالفات:

- 1 - يوجد زيادة بناء في الدور الأرضي.
- 2 - تم إغلاق بلكونة الدور الثالث بمواد خفيفة.

وفقاً لما ورد بشهادة الأوصاف:

قامت الخبرة بالانتقال إلى العقارات موضوع النزاع الكائنة في منطقة حولي بتاريخ 2017/5/8 وبمعاونة السيد خبير الدعاية/ خالد الخضير، وبارشاد وكيل المدعين ومفوضهما وذلك لمعاينة العقارات تمهيداً لتقدير قيمتها وتمت المعاينة على النحو التالي:

العقار الأول:
عبارة عن بناية استثمارية تقع في منطقة حولي قطعة 145 قسيمة 4 شارع 16 والمتفرع من شارع ابن خلدون ومساحتها 912م²، حالة البناية قديمة والتكليف عادي، واجهات البناية عبارة عن حجر جيري مع صلب ولا تحتوي على مصعد، والبناية مكونة من دور أرضي وأول وثاني وسطح، وتبين للخبرة أن الشقق مسكونة ومستغلة من قبل الغير ولم تتمكن من المعاينة من الداخل، وأفاد الحاضر عن المدعين بأن مكونات العقار كالتالي:

الدور الأرضي: يحتوي على ملحق مكون من ثلاث غرف بالإضافة إلى بخار مستغل كمصبة، وكذلك يحتوي على أربع شقق.
الدور الأول: يحتوي على أربع شقق.
الدور الثاني: يحتوي على أربع شقق. السطح غير مستغل.
العقار مطابق للمواصفات العامة والخاصة الواردة بالوثيقة رقم 719 لسنة 1971.

وعليه قام السيد خبير الدعاية بمعاينة العقار وتدوين ملاحظاته تمهيداً لتقدير قيمة العقار.

العقار الثاني:

عبارة عن بناية استثمارية تقع في منطقة حولي قطعة 45 قسيمة 19 شارع 314 وتقع على زاوية ومساحتها 763 متراً مربعاً، حالة البناية متوسطة إلى قديمة، التكليف عادي، ووحدات الواجهات مكونة من حجر جيري مع بورسلان لون بني، وتحتوي على مصعد لا يعمل، ومكونة من دور أرضي وثلاثة أدوار متكررة وسطح.
تبين للخبرة أن الشقق مسكونة ومستغلة من قبل الغير ولم تتمكن الخبرة من المعاينة من الداخل، وأفاد الحاضر عن المدعين بأن

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الأحد	2025-6-22	4	5970



وزارة العدل إعلان عن بيع عقار بالمزاد العلني

د ك (مليونان وتسعة آلاف وستمئة وعشرة دينار كويتي)، ويشترط للمشاركة في المزاد سداد خمس ذلك الثمن على الأقل، بموجب شيك مصدق من البنك المسحوب عليه، أو بموجب خطاب ضمان من أحد البنوك لصالح إدارة التنفيذ بوزارة العدل.

ثانياً، يجب على من يعتمد القاضي عطاءه أن يودع حال انعقاد جلسة البيع كامل الثمن الذي اعتمد والمصروفات ورسوم التسجيل. ثالثاً، فإن لم يودع من اعتمد عطاءه الثمن كاملاً وجب عليه إيداع خمس الثمن على الأقل، وإلا أعيدت المزايعة على ذمته في نفس الجلسة على أساس الثمن الذي كان قد رسا به البيع. رابعاً، إذا أودع المزايدين الثمن في الجلسة التالية حكم بفسخ المزاد عليه، إلا إذا تقدم في هذه الجلسة من يقبل الشراء مع زيادة الثمن مصحوباً بإيداع كامل ثمن المزاد، ففي هذه الحالة تعاد المزايعة في نفس الجلسة على أساس هذا الثمن.

خامساً، إذا لم يتم المزايدين الأول بإيداع الثمن كاملاً في الجلسة التالية ولم يتقدم أحد للمزايدة بالغش تعاد المزايعة فوراً على ذمته على أساس الثمن الذي كان قد رسا به عليه في الجلسة السابقة، ولا يعتد في هذه الجلسة بأي عطاء غير مصحوب بإيداع كامل قيمته. ويلزم المزايدين المتخلف بما يتنص من ثمن العقار سادساً، يتحمل الراعي عليه المزاد في جميع الحالات رسوم نقل وتسجيل الملكية ومصروفات إجراءات التنفيذ ومقدارها 200 د ك واتعاب المحاماة والخبرة ومصاريف الإعلان والنشر عن البيع في الصحف اليومية. سابعاً، ينشر هذا الإعلان تطبيقاً للقانونين 200 و 277 من قانون المرافعات وعلى مسؤوليتهم دون أن تتحمل إدارة الكتاب بالمحكمة الكلية أي مسؤولية. ثامناً، يقر الراعي عليه المزاد أنه عاين العقار معاًينة ثافية للجهة.

تنبيه:

- 1 - ينشر هذا الإعلان عن البيع بالجريدة الرسمية طبقاً للمادة 266 من قانون المرافعات.
- 2 - حكم رسم المزاد قابل للاستئناف خلال سبعة أيام من تاريخ النطق بالحكم طبقاً للمادة 277 من قانون المرافعات.
- 3 - تنص الفقرة الأخيرة من المادة 276 من قانون المرافعات على أنه "إذا كان من تزعت ملكيته ساكناً في العقار بقي فيه كمستاجر بقوة القانون، ويلتزم الراعي عليه المزاد بتحرير عقد إيجار لصالحه بأجرة المثل".

ملحوظة هامة:

يحظر على جميع الشركات والمؤسسات الفردية المشاركة في المزاد على القسائم أو البيوت المخصصة لأغراض السكن الخاص. عملاً بأحكام المادة 230 من قانون الشركات التجارية المضافة بالقانون رقم 9 لسنة 2008.

المستشار

رئيس المحكمة الكلية

تعلن إدارة الكتاب بالمحكمة الكلية عن بيع العقار الموصوف فيما يلي بالمزاد العلني وذلك يوم الخميس الموافق 2025/7/17 - قاعة 5 - بالدور الثامن بقصر العدل الجديد، الساعة التاسعة صباحاً، وذلك تنفيذاً لحكم المحكمة الصادر في الدعوى رقم 2023/28 ببيع/3.

المرفوعة من: سهى جبر علي الجبر.

- 1 - عادلة جبر علي الجبر.
- 2 - كريمة جبر علي الجبر.
- 3 - مبير جبر علي الجبر.
- 4 - ندى جبر علي الجبر.
- 5 - نواف جبر علي الجبر.
- 6 - هناد جبر علي الجبر.
- 7 - مدير إدارة التنفيذ - بصفتها.

أولاً: أوصاف العقار:

وفقاً لشهادة الأوصاف المرفقة:

عقار الوثيقة رقم 1972/972 الواقع في منطقة الفينطيس - قطعة رقم 9 - قسيمة 1 - مخطط م/ 19846 - ومساحته 2481م².

المعاينة:

بتاريخ 2019/4/30 قمنا بالانتقال لمعاينة العقار موضوع الدعوى برفقة السيد خير الداية/ سلمان حمد البحوه، بحضور المدعى عليه الثاني شخصياً، وتخلفت المدعية وباقي المدعى عليهم عن الحضور، وتمت المعاينة على النحو التالي:

- تم الانتقال إلى العقار موضوع الدعوى الكائن في منطقة الفينطيس - قطعة 9 - شارع 46 - قسيمة رقم 22 - والمكون من مبني عبارة عن دور أرضي + نصف دور أول + سطح، ويتوسط المينيين ساحة عبارة عن مواقف للسيارات، إضافة إلى حديقة، حيث إن جميع تلك المباني محاطة بسور له بوابتان تطل إحداهما على شارع رئيسي والأخرى على شارع فرعي، حيث إن عين النزاع تقع على شارعين بطن وظهر، ويحدها ساحة ترابية من الناحية الشرقية وجار من الناحية الغربية عبارة عن سلسلة مطاعم، والمساحة الإجمالية لعين النزاع 2481م².

- مباني عين النزاع واجهتها حجر + صيغ سيجما وحالتها قديمة والأبواب والشبابيك المنيوم.

- المبني الأول عبارة عن صالة استقبال + غرفة طعام + مطبخ + 4 غرف نوم + 5 حمامات، الأرضيات رخام والحوائط صيغ والأسقف ديكور جيس والإضاءة سيور لايت والتكييف مركزي.

- المبني الثاني يعتبر ملحق عبارة عن 4 غرف نوم + 2 مطبخ + حمامين، وحالته قديمة. قام السيد خير الداية بأخذ جميع الملاحظات والإطلاع على ملف الدعوى ومعاينة العقار موضوع الدعوى تمهيداً لتقدير قيمته.

ثانياً: شروط المزاد:

أولاً، يبدأ المزاد بالثمن الأساسي قدره 2009610

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الأحد	2025-6-22	8	5970

وفيات

الجمعة 20 / 6

سعدة راضي محمد العازمي زوجة: سالم سعد المنتي العازمي
70 عاماً، شيعت، الرجال والنساء: صباح السالم، ق13، ش2،
ج5، م67، ت: 99631181، 99741112، 65197150، 99335477
إبراهيم عبدالله محمد الحمادي
61 عاماً، شيعت، الرجال: السلام، ق4، ش417، م9، النساء:
الجابرية، ق9، ش22، م26، ت: 55842426، 94442226

السبت 21 / 6

عبدالقادر عمران أحمد البنوان
74 عاماً، شيعت، الرجال: العزاء في المقبرة، النساء: كيفان، ق4،
ش42، م215، ت: 50000082
حسين علي أحمد ملك
51 عاماً، شيعت، الرجال: العزاء في المقبرة، النساء: غرب
عبدالله المبارك، ق3، ش341، م430، ت: 99111137، 97914446
92200200، 99392922
عبدالله خلد عبداللطيف العتيقي
69 عاماً، شيعت، الرجال: العزاء في المقبرة، النساء: الجابرية،
ق6، ش1، م8، ت: 99968886، 94445454، 99970091
99988777
عبدالله سعود محمد الهيده
72 عاماً، شيعت، الرجال: العزاء في المقبرة، النساء: الرحاب،
ق3، ش15، م7، ت: 66116016
بدور عبدالباري يوسف الزواوي أرملة: بدر سيد هاشم
الزواوي
89 عاماً، شيعت، الرجال: العزاء في المقبرة، النساء: النزهة،
ق1، ش16، م13، ت: 50020068، 66606300
مريم يوسف علي حسين
81 عاماً، تشيع اليوم بعد صلاة العشاء، الرجال: العزاء في
المقبرة، النساء: الشهداء، ق2، ش205، م47، ت: 99656160
25234582، 97669050
نعيمه محمد هداد زوجة: ثامر الشبيب
79 عاماً، شيعت، الرجال: الجابرية، ق6، ش7، م36، النساء:
عبدالله المبارك، ق5، ش504، م10، ت: 99732101، 99091739
98968899، 98863350
فواز جهيم غازي الجهيم المطيري
47 عاماً، شيعت، ت: 65542555، 55416356

إلى رحمة الله

وحش غادن مرشد المطيري
أرملة / ملحق فليج المطيري
85 عاماً - شيعت - الرجال: المقبرة
النساء: غرب عبدالله المبارك قطعة 1 شارع 103
منزل 11
ت-الرجال: 99681189 - 65677446
ت-النساء: 99657758

إبراهيم عبداللطيف مندي محمد
61 عاماً - شيعت
الرجال: مسجد الوزان مبارك عبدالله قطعة 5 شارع 1
النساء: بيان قطعة 2 شارع 1 قسيمة 1 منزل 48
ت-الرجال: 99029266 - 99773397

عبلة عوض محمود
أرملة / ناصر راشد سعد الهاجري
76 عاماً - شيعت
الرجال والنساء: صباح الاحمد السكنية قطاع C2
ش202 م27
ت-الرجال: 99828983 - 99714480

عبدالرحمن خالد عبدالرحمن العصيمي
37 عاماً - شيعت - الرجال: المقبرة
النساء: العدان قطعة 6 شارع 21 منزل 19
ت-الرجال: 99492615 - 94040102
ت-النساء: 51662777 - 97344865

إنا لله وإنا إليه راجعون